تقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصاديات المتحولة

ملخص

يهدف هذا المقال إلى وضع إطار متكامل لتقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر، في إطار برامج التصحيح والإصلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمعتمدة في العديد من الدول، لاسيما وأنّها أفرزت نسقا جديدا للتفكير والتخطيط على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه ولكي تستقيم محاولة التقويم الموضوعية لتجربة الإصلاح في بلدنا، فإننا اعتمدنا على بعض التجارب العالمية في مجال الإصلاح، قصد استخلاص النتائج والدروس التي يمكن الاستفادة منها، وقد خلصنا إلى اقتراح الإستراتيجية الممكن إتباعها قصد ترقية القطاع الاقتصادي والمصرفي في الجزائر.

د. سميرة قارة علي- عطيوي

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

Abstract

This article aims to develop an integrated framework for assessing some aspects of the economic and financial reform in Algeria, in the context of structural reform imposed by the International Monetary Fund and the World Bank, and adopted in many countries, which have produced a pattern of new thinking and planning at all levels of political, social and economic levels. For the purpose of achieving an upright substantive reform experience in our country, we relied on some international experiences in the field of reform, in order to draw conclusions and lessons that can be learned; we have come to propose a strategy in order to upgrade the economic and banking sector in Algeria.

مقدمة

لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن الاقتصاد الجزائري وعلى غرار أغلب الاقتصاديات النامية كان محلا لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، بتدعيم من صندوق النقد الدولي خلال المنتصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وقد كانت السلطات الجزائرية واعية بأهمية إصلاح القطاع المصرفي وتهيئته لتحسين أدائه ومردوديته وتحسين قدرته التنافسية، بهدف علاج الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

فالجزائر شهدت منذ بداية عقد الثمانينيات، وكسائر الدول النامية مجموعة من الصدمات الخارجية أثرت سلبا على أدائها الاقتصادي، ونظرا للوضع المميز الذي مرت به، يعد الإصلاح الاقتصادي الأساس الأوّل للنمو والتطور الاقتصادي، وقد تبنت الدولة الجزائرية ـ كما يبدو

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011

من خلال تتبع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري -، عدة إصلاحات اقتصادية تميزت بالقصور نظرا لتأثرها العميق بصدمتي البترول الأولى والثانية، وارتفاع معدلات الفائدة العالمية، لذلك سنتناول في هذا المقال ما يلي:

إشكالية البحث:

إن تجربة الإصلاح المالي في الجزائر تثير مشكلة كبيرة، لاسيما وأن الجهاز المصرفي أصبح يمثل أحد مكابح مسار التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر، فالسوق المصرفية الجزائرية تتسم بظاهرة ضعف قواعد الرأسمالية بما لا يتفق والمعايير الدولية الجديدة، فضلا عن محدودية نشاط بورصة القيم المنقولة، وبالتالي من الضروري توفير المناخ القادر على إحداث التغيير. ولهذا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:
كيف يمكن للاقتصاد الجزائري التعامل بواقعية مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومواكبة تيارات العولمة؟

هدف البحث:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذا البحث حول التعرف على أهم الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وانعكاس ذلك على القطاع المصرفي.

ومن هنا أمكن إثارة السؤال الآتي:

هل كانت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة كافية لتحسين الأداء العام للقطاع الاقتصادي المالي وتعزيز قدراته التنافسية؟ أم أنها كانت مجرد أداة للخروج من أزمة المديونية؟

ويستمر التساؤل على النحو الآتي: ماهي الأسباب الحقيقية التي تكبح تطور القطاع المالي ؟ وما هي السياسات والإجراءات الواجب إتباعها من أجل تطوير القطاع المالي ككل ؟

وهل يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين؟

هذا ما يدفعنا الى مناقشة هذا المقال عبر المحاور التالية:

المحور الأول: التطرق إلى مرجعية سياسات الإصلاح الهيكلي.

المحور الثاني: تحديد التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في الجزائر.

المحور الثالث: استعراض بعض تجارب الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في بعض الاقتصاديات المتحولة، لاسيما وأننا نطمح للاستفادة من هذه التجارب للحصول على حل أفضل لمشكلة الإصلاح في الجزائر.

المحور الرابع: متطلبات تحسين الأداء الاقتصادي والمالي في الجزائر.

المحور الأول: مرجعية سياسات الإصلاح الهيكلي.

الحقيقة أنّه بعد الخمسينيات وإثر الأزمة الرأسمالية، ظهرت أفكار مثالية ضمن التيار النقدي "Monétarisme" بقيادة الاقتصادي ميلتون فريدمان، ، تدعو إلى تفسير أسباب هذه الأزمة، وقد ركز ميلتون على الحرية الاقتصادية وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار.

هذا النسق من الأفكار الذي تمثله المبادئ العامة للنظام الرأسمالي أعطى أهمية كبيرة للنقود وفسّر علاج التضخم، بل وأكّد على معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي الداخلي والخارجي على حد سواء، حيث ساعد الدول – لاسيما الدول النامية - على حل مشاكلها الناجمة عن الأزمة العالمية البترولية – صدمة أسعار النفط - التي أدت إلى تفاقم حدة اختلال ميزان المدفوعات في هذه الدول.

ورغم هذه الاشارات السريعة، فإنه يمكننا القول بأنّ هذه المبادئ العامّة كانت الانطلاقة الأولى لكي تتبنى المؤسسات المالية سياسات التصحيح الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي).

من هنا، يكون ضروريا تثبيت بعض المفاهيم التي تعرّف سياسات التصحيح (الإصلاح) الهيكلي وهي أنّ: كلمة تصحيح أو تعديل تعني تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج لتحقيق النمو القابل للاستمرار، كما أنّها جملة (1) من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وعجز موازين المدفوعات، وبمعنى أوضح حسب (الوصايا العشر لـ John williamson) فهي مجموعة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق التي يمكن للاقتصاديات الرائدة أن تأخذ بها لجذب رأس المال الخاص، وقد تمثلت هذه النقاط فيما يلي(2):

1ـ انضباط المالية العامة
2 -إعادة ترتيب أولويات المصروفات العامة
3- الإصلاح الضريبي
4 ـ تحرير أسعار الفائدة
5ـ سعر صرف تنافسي
6ـ تحرير التجارة الخارجية
7- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
8 -الخصخصة
9-إلغاء القيود
10- حقوق الملكية.

المحور الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في الجزائر.

ولغرض متابعة وضع برنامج الإصلاح في الجزائر طيلة فترة اعتماده ولحد الآن،

يمكن التأشير عليه من خلال مستويين رئيسيين هما: الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المالي.

- **على صعيد مستوى الإصلاح الاقتصادي يمكن تثبيت ملاحظتين هامتين:**

-**الملاحظة الأولى:** أنّ الإصلاحات تزامنت مع ظروف تميزت بتشديد الضغوط المالية الخارجية نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتدهور أسعار النفط منذ سنة 1986.

- **الملاحظة الثانية:** تفاقم أزمة القطاع العام لاسيما بعد حالة الركود التي أصابت معظم المؤسسات العمومية، وذلك من خلال ما يلي (3):

1- عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة.

2- إهمال المخطط لمفهوم المردودية واهتمامه بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها.

3- أن أزمة الإنتاج الصناعي في الجزائر هي في الواقع أزمة تسيير لرأس المال من طرف الدولة (4).

4- عدم تحسيس مسيري المؤسسات بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو.

5- الاختلال المستديم في مالية المؤسسات نتيجة ارتفاع الأعباء المختلفة وارتفاع مصاريف المستخدمين (التي تمتص 40-(%□ من نفقات الاستغلال) نجم عنه تزايد تكلفة الإنتاج، فضلا عن تزايد التكاليف الإضافية للاستثمارات (نتيجة التأخر في الإنجاز).

6- تضخم حجم المؤسسات الصناعية وتضخم أعبائها نتج عنه زيادة في الطلب على القروض الخارجية.

7- ظهور العبث والفساد المالي والإداري في الإدارة العامة والقطاع العام وغياب أو ضعف الرقابة الفعّالة والحسابات الاقتصادية وكذا الصحافة الناقدة (5).

ومنه فتحديد طبيعة الوضع الذي آلت اليه المؤسسات العمومية، سهلت مهمة انتهاج سياسة الخصخصة لدى المسؤولين في الجزائر بعد تهميشها لفترة طويلة، على الرغم من إدراجها ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بوصفها خطوة مهمّة ، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي والخروج من الركود والانسداد الاقتصادي الذي تمخض عن التدهور الكلي لمؤسسات القطاع العام، ارتباطا بما يلي:

- إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يفرض تنازل الدولة عن التسيير والاحتكار وتشجيع ممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي بدءا بمشاركة القطاع الخاص في ملكية المؤسسات الاقتصادية العمومية (6).

- طبيعة الاتفاقات المبرمة مع المؤسسات المالية والنقدية، - لاسيما صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي ـ تستلزم انتعاش الاقتصاد عبر تنفيذ برنامج الخصخصة.

ـ مطالبة الجزائر بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يستلزم تفعيل النشاط الخاص والعام لمواجهة المنافسة الدولية.

ـ إن تبني الجزائر لبرنامج الخصخصة لم يتم إلا بعد دراسات ومتابعات لنجاح تجارب العديد من الدول المتقدمة والنامية حول إعادة الهيكلة والخصخصة.

تأسيسا على ما تقدم من الملاحظات المرتبطة بعملية الإصلاح الهيكلي التي باشرتها الجزائر، يمكن تثبيت التالي:

أولا: غياب حركية إنعاش النمو الاقتصادي حيث إنّ المؤشرات الاقتصادية الجزئية من جانب الطلب أو العرض أو نسب الإنتاجية لدى المؤسسات لم يطرأ عليها تغيرات كبيرة، مما يعكس طبيعة أغلب المشاريع التي تم اختيارها والتي استفادت من تمويلات خاصة (في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي) فهي تفتقد لفائض قيمة أو إنتاجية، أو حتى القدرة على امتصاص نسبة البطالة، مما يزيد الضغط على اقتصاد يعاني الركود منذ سنوات(7) .

ثانيا: إن عملية الخصخصة -في تقديرنا- قد أصيبت بالعديد من الإخفاقات تتعلق بغموض موقف الدولة وعدم وجود استراتيجيات في هذا الميدان، بالإضافة إلى ضعف أساسيات التأطير فيما يتعلق بالنشاط الواجب ترقيته في إطار السياسة العامة للدولة (8).لذلك نرى ضرورة التركيز على خصخصة المشاريع الرابحة ثم إعادة هيكلة المؤسسات القابلة للاستمرار وخصخصتها وحل المؤسسات المتعثرة الميئوس منها، ومن ثم الاحتفاظ بالمشاريع العامة ذات الطابع الاستراتيجي.

ثالثا: إذا كان البحث في ضمان بقاء القطاع العام هو غاية الحكومة الجزائرية، فإن ذلك يتطلب إعادة النظر في قواعد السوق لمواجهة متطلبات القطاع الخاص، لاسيما من حيث ضرورة تعايش القطاع العام والقطاع الخاص ومنح القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد (9) ، وهو ما يستدعي استكمال **الجيل الأول** من الإصلاحات والدخول في تطبيق وتجسيد **الجيل الثاني** منها.

- **أمّا على صعيد مستوى الإصلاح المالي فيمكن تثبيت ملاحظة أساسية هي:** أن الإصلاح المالي هو حالة امتداد للإصلاح الاقتصادي، إذ لا يمكن إجراء الإصلاح المالي دون إجراء الإصلاح الاقتصادي الشامل، والشيء الأكيد أيضا أنّ الإصلاح المصرفي الشامل يتطلب الإصلاح المالي والنقدي، استنادا إلى اتجاهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تنص على :

ـ استخدام كافة الأدوات المالية والنقدية بهدف تخفيض حجم الطلب.

ـ تخفيض معدلات التضخم.

ـ تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ـ تسديد الديون الخارجية.

وفي الجزائر، اتبعت الحكومة سياسات عديدة لعل أهمها :

أولا: الإصلاح الضريبي

بمنطق قوانين الاستثمار الجديدة، يؤدي الإصلاح الضريبي إلى التوسع في الاستثمارات عامة، والاستثمارات الأجنبية خاصة، لاسيما في الدول التي يعاني هيكلها الضريبي من تشوهات عميقة، والتي نجم عنها هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وهروب الاستثمار الوافد، ومن هذا الجانب سارعت العديد من الدول النامية (ومنها الجزائر) إلى إصلاح نظمها الضريبية، سعيا منها إلى توسيع الأوعية الضريبية، والتخفيف من عدم الكفاءة الاقتصادية بسبب الأسعار الضريبية غير الفعالة (10).

وفي هذا الصدد كانت أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر هي إدخال إصلاحات ضريبية، إلا أنّ هذه السياسة المالية(11) تتأثر بالاعتبارات النفطية لذلك فإنّ نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الخام قد ترتفع بسبب انخفاض أسعار النفط، وقد يتحول العجز إلى فائض في حال ارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي أدّى إلى افتقار السياسات المالية في الجزائر بل وفي الدول العربية أيضا للمرونة الكافية نظرا لاعتمادها الكبير والمستمر على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر (12).

تأسيسا على ما سبق يمكن تثبيت الاستنتاجات الرئيسية التالية:

(1)- إن السياسة الجبائية لم تستطع بلوغ الهدف الاستراتيجي وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

(2)- كما لم تستطع التخفيف من ظاهرة الغش الضريبي والتهرب الجبائي، التي تعرف تفاقما كبيرا.

(3)- إنّ الاقتصاد الموازي غير الرسمي يمثلا حاليا نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام ويبقى خارج نطاق سيطرة الدولة مما يحرم خزينة الدولة من إيرادات معتبرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : أنّه بعد أزيد من عقد من الزمن على تطبيق الإصلاح الضريبي يمكن أن نتساءل عن مدى فعالية الإصلاحات الضريبية في الجزائر في ظل عدم قدرة النظام الجبائي على تحقيق الوفرة في حصيلة الجباية العادية

سنجيب عن هذا التساؤل اعتمادا على مؤشر الصادرات النفطية حيث تبين الإحصائيات أن الصادرات النفطية لازالت تمثل المورد الرئيس، في حين تمثل الجباية العادية نسبة قليلة لا تتعدى 11 % من الناتج المحلي الخام وهي أقل مما هي عليه في الدول المجاورة (تونس والمغرب)، حيث تتجاوز نسبة جبايتها العادية 20 %، ويعود

السبب في ذلك إلى الاعتقاد السائد بضرورة إبقاء الجباية العادية بوصفها مصدر ثانوي ما دامت هناك الجباية البترولية ولعل هذا الاعتقاد هو الذي جعل الاقتصاد الجزائري على - حد تعبير السيد بن آشنهو - في شبه غيبوبة(13) .

وفي هذا الصدد فإن الجزائر لا تختلف عن غيرها من الدول النامية في كون نظامها الجبائي السائد والمعمول به يعدّ من أكثر الأنظمة تعقيدا وثقلا، ولكن من الصحيح أيضا أن لا نحمله كل النقائص والتشوهات لأنها أيضا محصلة عوامل سياسية واقتصادية...، شكلت في فحواها نظاما ضريبيا لا يستجيب ولا يلبي احتياجات التنمية في الجزائر. ومن أهم هذه النقائص:

- تطور حصيلة الجباية النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط واعتبارها مصدرا جبائيا رئيسيا.
- أن نظام الجباية يتميز بثقل الإجراءات وتعدد القوانين، مما يتعذر معه إحكام وفرة تحصيل الضريبة.
- عدم وضوح القوانين المتعلقة بالنصوص الجبائية مما يعرض النظام الجبائي الى كثرة التأويلات من طرف موظفي الإدارة الجبائية ويشجع على ظاهرة الغش الضريبي.
- ضعف وعجز المؤسسات العمومية وحل البعض منها.
- عدم قدرة النظام على الاستحواذ والسيطرة الكاملة على معظم الفوائض الاقتصادية المتاحة بسبب فتور العلاقة بين الجهاز الضريبي والجهاز المصرفي.
- ضعف الإدارة الجبائية وعدم عصرنة هياكلها وتأهيلها، لاسيما وأن الجباية العادية تعتبر مصدرا أساسيا لخزينة الدولة.
- يفرض التشريع الجزائري بعض الإعفاءات في بعض القطاعات (الصناعات التحويلية للمنتوج الفلاحي...)، بهدف الدعم والتطوير، لكن في الحقيقة أن هذه الشركات لا تقوم بأي استثمار. لذلك ينبغي إعادة النظر في أغلب هذه النصوص الجبائية.

تأسيسا على ما تقدم من الملاحظات المرتبطة بالنظام الجبائي يمكن تثبيت التالي:

ضرورة الإسراع في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير من أجل التخفيف من ظاهرة الغش الضريبي والتهرب الجبائي (أكثر من 100 مليار دج سنويا)، كإصلاح قطاع البنوك الذي يظل عاملا هاما في الحد من هذه الظاهرة، إذ أنّ فعالية القطاع المصرفي قد تحد نسبيا من ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي، الذي يشكل 20 % من الناتج الداخلي الخام (خارج سيطرة ومراقبة الدولة) حسب الإحصائيات المتوفرة عن المنظمات الدولية، وتشجع على تدفق الأموال إلى مؤسساته.

ثانيا: الإصلاح المصرفي

ونتيجة لتفاقم أزمة النظام المصرفي وسياسته النقدية، لجأت الجزائر إلى تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي من أجل توفير المقومات الأساسية للنظام المصرفي، والرفع من كفاءة تخصيص الموارد المالية، أضف إلى ذلك ظهور اتجاه يعتمد على آليات السوق، الذي استلزم إعادة إصلاح الجهاز المصرفي ليتحول من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية إلى قطاع يعمل على تعبئة الموارد وتخصيصها ليتلاءم وأهداف السياسة النقدية المقترحة(14) ، وهذا يعني التحكم في وتيرة التضخم من خلال تقليص حجم التوسع النقدي وحجم القروض من أجل تحقيق الاستقرار النقدي(15) ، وقد تطلب تنفيذ البرنامج العديد من الإجراءات لإعادة هيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات المصرفية بهدف تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي، وقد ارتبط تطبيقه بمستويين أساسين هما:

المستوى الأول: التنظيم النقدي

حيث يعد جزءا مهمّا من برنامج إصلاح النظام المصرفي، في سياق إحداث تغيير نوعي نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي، غير أنّ نتائج السياسة النقدية التي تبناها بنك الجزائر كانت ضعيفة للأسباب الآتية:

- كونها لا تعمل في فراغ بل من خلال البنوك.

- كون نجاحها يستوجب مرونة واستجابة من الجهاز المصرفي لما يطبقه البنك المركزي من سياسات مختلفة.

- أنّ ضعفها أسهم في تفاقم تدهور معدلات الفائدة مقارنة بالمعدلات المستهدفة.

ومنه أمكن القول أنّ هذا التدهور الجوهري، قد ارتبط بضعف الجهاز المصرفي - نتيجة تراكم القروض المشكوك في تحصيلها- وعجزه عن تعبئة الموارد المالية في ظل وضع مالي متعسر للمؤسسات العامة... فبالموازاة مع تطبيق برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي كان من الضروري القيام بإصلاح المؤسسات العمومية في الوقت ذاته.

المستوى الثاني: التنظيم المصرفي

مما لاشك فيه أن واقع الجهاز المصرفي قبل الإصلاحات يكشف الكثير من العوامل التي أثرت على نشاطه وعلى تطوره، وقد ارتبط ظهورها بـ :

ـ ارتفاع حجم الإقراض الإجباري للمؤسسات العامة.

ـ عدم كفاية وكفاءة الأنظمة الاحترازية التي تزيد من ضعف محافظ هذه البنوك.

ـ الخسائر التي نتجت من جراء تدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي، حيث بلغت أصول البنوك التجارية غير المدرة للعائد نسبة 65 % سنة 1990 .

ـ تزايد اللجوء إلى إعادة التمويل من بنك الجزائر.

ـ أسهم عجز المؤسسات العامة في تفاقم ديون البنوك التجارية.

كلّ هذه العوامل مجتمعة، أدت بالسلطات الجزائرية إلى القيام بتنفيذ إصلاحات لقطاعها المصرفي، لإرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة وتحسين الأداء، والمردودية، من خلال التالي:

1-إعادة الهيكلة الداخلية والمالية للبنوك العامة من خلال برنامج التطهير المالي وإعادة رسملة البنوك

2- تنمية إجراءات الوساطة المالية.

3-تطبيق إجراءات التحرير المصرفي.

4- خصخصة البنوك.

5- تحديث وترقية البنوك في مجال الخدمات المالية.

6- الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل) .

7- توسيع نطاق سوق الأوراق المالية.

ومن هنا يكون ضروريا تثبيت بعض السمات المميزة، لعملية إصلاح قطاع البنوك في الجزائر، والسؤال الذي يمكن إثارته: هل كانت الإصلاحات الاقتصادية كافية لتحسين الأداء العام لقطاع البنوك وتعزيز قدراته التنافسية؟

وللإجابة على ذلك نقول:

1-الحقيقة أن الدولة أصدرت العديد من القوانين والتشريعات المصرفية لترقية نشاط البنوك في مجال الوساطة المالية، والتحديث المصرفي، غير أن ما نلاحظه على أرض الواقع ومن خلال تحليل النتائج التي حققتها الوساطة المالية في الإقتصاد الوطني، يجعلنا نجزم أن البنوك لا تزال تمارس دورا إداريا محوريا، أي لم ترق بعد إلى الدور الحقيقي في الوساطة المالية (تمويل الاستثمار، تعبئة الادخار...) .

2- على الرغم من كل القوانين المنظمة لعملية التطهير المالي وإعادة رسملة القطاع المصرفي بهدف تحسين أدائه ومردوديته فإن النتائج لم تكن كبيرة، فالبنوك الجزائرية لا زالت تعاني من محافظ الديون المشكوك فيها أو المعدومة على المؤسسات العامة العاجزة، كما أنّ الخزينة العمومية لا تزال تتحمل أخطاء ومساوئ التسيير الاقتصادي.

3- إنّ المؤسسات المصرفية بوضعها الحالي ليست مؤهلة بشكل كبير لترقية

الخدمات المصرفية، الشيء الذي يعقبه انعدام الأدوات المالية الحديثة، فالجهاز المصرفي لازال يفتقر إلى وضع تشريعات مصرفية حقيقية، كون النتائج التي حققتها الجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية، تجعلنا نجزم بأنها دون المستوى المطلوب نظرا للعديد من المعوقات:

ـ غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يزال يفضل التعامل بالشيكات المصادق عليها، علما أن هذه التقنية ممنوعة قانونا في بعض الدول المتقدمة.

ـ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

ـ عدم وضوح التشريع القانوني فيما يتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية.

ـ تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

4- إنّ واقع الخصخصة المصرفية في الجزائر لا يفصح عن الإجراءات والخطوات المفترض إتباعها في خصخصة البنوك التي لا تزال غير واضحة، بناءا على التأجيل في تسوية ملف الخصخصة والتصريحات المتضاربة، وما نريد تأكيده أن سياسة الخصخصة تظل قضية خلافية يحيط بها الكثير من الجدل، إذ هناك دلائل كثيرة متضاربة حول الأسباب الحقيقية لعدم تحقيق أهداف الخصخصة في الجزائر.

5- إنّ التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل 1 من خلال إصدار القانون رقم 74– 94، بينما لم يساير بعد اتفاقية بازل 2 (تأخّر في تطبيق مبادئها)، وذلك بسبب أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر في بداية سنة 2005، فالملاحظ على تجربة البنوك الجزائرية فشلها بالنظر إلى ما يحدث على الساحة البنكية العالمية، لاسيما بعدما شهدته من فضائح مالية كشفت عن ضعف النظام المحاسبي الوطني الخاص بالبنوك والتي تستلزم وجوب تبني هذه البنوك لمعايير IAS.

6- إنّ السوق المالي في الجزائر يبقى جد متأخر ولم يساهم إلى حد الآن في تلبية متطلبات وحاجات التمويل في الاقتصاد ليشكل بذلك عائقا آخر وعاملا مثبطا للنشاط المالي والمصرفي الفعّال.

7- إنّ بلدا ناميا مثل الجزائر ليس به سوق للأسهم (سوق غير متطور) ولا يخضع للمعايير المالية و الإشرافية لن يستطيع تفعيل أداة التحرير المالي... وبالتالي فإن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي بواسطة اتفاقية صندوق النقد الدولي لسنة 1994، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية .

تأسيسا على ما تقدم من الاستنتاجات المرتبطة بإصلاح قطاع البنوك في الجزائر يمكن تثبيت التالي: قصور منهج الإصلاحات المصرفية في إزالة العوائق التي

تعترض نشاط القطاع المصرفي، جعلت البنوك غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات السوق بما تعنيه من فعالية في تقديم الخدمات وتحقيق المردودية، إضافة إلى عدم الكفاءة في تقدير المخاطر لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.

وهذا ما يستدعي التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تكبح تطور القطاع، فهل هي مرتبطة بغياب الأجهزة والآليات، أم غياب الخبرات والمهارات البشرية، أم غياب النية والإرادة في كبح مثل هذه التجاوزات، أم غيابها مجتمعة؟ ...

ويستمر التساؤل: هل ثمة وصفة عامة لعملية الإصلاح وهل يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين؟

نجيب بأنّه من المفارقات التي واجهتها أغلب هذه الدول وإصرار صندوق النقد الدولي على تقديم وصفته كعلاج كوني لجميع الدول المتخلفة والنامية دون الأخذ بالجانب السوسيو -اقتصادي ومستوى التقدم الذي حققه البلد المعني، قد جعل التكلفة الاجتماعية ضخمة، ويعزى ذلك إلى الآثار السلبية التي أفرزتها برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي...، إذا من الخطأ تقليد برامج الإصلاح الناجحة في دول أخرى بسبب واقع التفاوت الكبير في مشاكل الاقتصاديات النامية والذي يعكس في الواقع التفاوت في أنواع أدوات العلاج، غير أنّه من المهم أن يكون لها مضمون تنموي ولا تقاس نتائجها بمعيار كلي شديد الارتباط بمدى فعاليتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني في المجالات المختلفة (16) .

المحور الثالث: تجارب الإصلاح الاقتصادي والمالي في بعض الاقتصاديات المتحولة:

1- تجربة كوريا الجنوبية:

نتيجة للنمو الذي حققته كوريا الجنوبية - في ظل ظروف محلية غاية في التعقيد - خلال فترة قصيرة نسبيا من عمر الأمم، صار يصفها البعض بأنها أنضج النمور الأسيوية...، وقد ارتبط نجاح تجربة كوريا التنموية بالمشاركة الأمريكية خلال الفترة **(1969-1974)** والمساهمة اليابانية في عقد السبعينيات، طبقا لإعادة التقسيم الإقليمي للعمل بين دول شرق آسيا، في إطار نموذج الإوز الطائر.

إلا أنّ النقلة النوعية في ظهور عمليات الانفتاح الاقتصادي في أغلب دول العالم، أدى بكوريا، وبالتحديد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى اتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي سنة **1993** وتحرير النظام المالي بوصفه أحد أهم متطلبات دخول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)**، وبهدف تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد، إلا أنّه بالمقابل كان لهذا التدفق أثر سلبي قوي على اقتصاد كوريا مؤديا إلى

النمو البالوني لديون كوريا الخارجية من **44** مليار دولار أمريكي سنة **1993** إلى **120** مليار دولار سنة **1997** أغلبها ديون خاصة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية قصير الأجل الذي وصل إلى نحو **70%** من حجم هذه المديونية(17) ، دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من الحد والتأثير منها. وقد ترتب على ذلك حدوث الأزمة في كوريا الجنوبية الذي ارتبط بالتالي:

- الإفراط في تقديم الائتمان المحلي والأجنبي الى العديد من الشركات والمجمعات الصناعية العملاقة في كوريا المعروفة باسم **«تشاي بول»** (18).
- توسع الشركات والتجمعات الصناعية في الاستثمار في الأنشطة خارج نطاق التخصص الأساسي **«لتشاي بول»** بهدف السيطرة على السوق و ليس بدافع الربحية.
- تراجع سوق العقار بدءا من سنة **1995**.
- ظهور العديد من الديون غير المنتظمة والمشكوك فيها المحافظ الائتمانية للقطاع المالي.

وبالرغم من أن كوريا لم تنتهج نظام **Peg** (ربط نقدها بالدولار) فقد برزت إختلالات واسعة في الاقتصاد الكوري تمثلت في انهيار سوقها المالي، وتدهور سعر صرف عملتها، ناهيك عن تفاقم عجز العديد من وحدات قطاع الأعمال فيها والذي أدّى بدوره إلى تراكم حجم مديونيتها الذي بلغ حوالي130 مليار دولار خلال سنة 1997.

ولقد أفرزت هذه المرحلة مؤشرا أساسيّا لمعالجة الأزمة المالية في كوريا، وكان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فعالية ملموسة من خلال(19) :

– دفع عملية الإصلاح الاقتصادي بما فيه عملية إعادة هيكلة الشركات.

– أنّ حجم الأزمة المالية قد دفع بمشاركة المؤسسات المالية الدّولية في عملية الإصلاح.

– إنّ القيادات السياسية الجديدة أصبحت ملتزمة بعملية الإصلاح متوجهة للتعامل بصرامة مع الرابطة السياسية القائمة بين الحكومة والبنوك والتشاي بول، كما أنّها صارت ملتزمة بإحكام القوانين التي تخضع لها الشركات والحكومة الكورية.

– استمرار الحكومة في الاعتماد على السياسة الصناعية من أجل الوصول إلى نظام اقتصادي حر.

- إنّ السمة المميزة لعملية الإصلاح الاقتصادي في كوريا، تتمثل من جهة في التدخل الحكومي الكبير، ومن جهة أخرى في خضوعها لأسلوب الإدارة المثلى، الذي ارتبط بمزيج من السياسات الصناعية التي تساندها قوة كبيرة ووضع اجتماعي متميز

ناتج عن الارتباط بالحكومة المركزية.

ولغرض متابعة طبيعة النقلة النوعية في اقتصاد كوريا، يمكن التأشير على التالي:

- إنّ الحكومة الكورية وضعت إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحويل الخمس التشايبول الكبرى إلى شركات أكثر تنافسية على المستوى الدّولي.

- إنّ برنامج الإصلاح في كوريا يؤكد على فكرة أنّ الاستمرار في السوق العالمي يتطلب وجود شركات ضخمة ومتخصصة.

- "الترشيد الصناعي" بغرض معاقبة التشايبول وتدعيمه في الوقت نفسه.

- تنفيذ سياسة " الصفقة الكبرى " وهي سياسة تهدف إلى تبسيط هياكل الأعمال والحد من الإنتاج الفائض.

لعّل الدلالة المستخلصة من هذا التحليل هي خضوع تجربة إعادة هيكلة الشركات في كوريا إلى أسلوب الإدارة المثلى... ومن هنا تحديدا، يمكن القول بأنّ بلدا ككوريا الجنوبية، استطاع أن ينفذ سياسات اقتصاد السوق، وأن يحقق تفوقا واسعا لاقتصادياته، وكمثال يمكن ملاحظة انتعاش الاقتصاد الكوري في التجارة العالمية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، محققا فائضا تجاريا بعد حوالي سنتين من نشوب الأزمة، وهذا يعني تعافي اقتصاد كوريا من آثار الركود في التجارة العالمية جراء الأزمة العالمية الحالية .

2- تجربة ماليزيا:

تتصف تجربة ماليزيا بالتفوق الكبير على دول جنوب شرق آسيا، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق برنامج الخصخصة الذي تأثر كثيرا بالسياسات الحكومية، وبالتأكيد هذا الأمر لا يلغي مشاركة القطاع العام، ولا يلغي دور الدولة في الاقتصاد، كما لا يعني تخلي الدولة عن جميع أدوارها، وإنما يعني ببساطة التغيير في هذه الأدوار من المالك إلى الموجه والمشروط لضمان سير المشروعات الرأسمالية، بما يتماشى والأهداف القومية الماليزية وهذه ميزة السياسات التي انفردت بها ماليزيا دون غيرها في إصلاح الإختلالات ومواجهة آثار أزمة 1997-1998.

هذا وقد ارتبط نجاح ماليزيا في مواجهة الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا من جهة بما يلي (20):

- فرض قيود على حساب رأس المال.
- منع خروج رؤوس الأموال المستثمرة في البورصة إلا بعد فترة محددة.
- حظر التعامل أو التعاملات على المكشوف.
- منع تداول العملة الماليزية إلا في حدود مبلغ معيّن (من و إلى ماليزيا).

- تحديد سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للدولار .
- ضرورة الحصول على موافقة مسبقة للتدفقات المالية من و إلى ماليزيا.

ومن جهة أخرى قامت ماليزيا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، من خلال ما يأتي:

1ـ إعادة هيكلة البنوك و المؤسسات المالية.

2ـ تنفيذ برنامجها الإصلاحي والخصخصة.

3ـ إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام السياسات المالية والنقدية التي مكنت من تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4ـ تحفيز الأنشطة المتجهة نحو التصدير.

5ـ إيجاد المنافذ والمجالات للتدرج في عملية الخصخصة في مختلف القطاعات والتركيز على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، وإنجاز المشروعات الضخمة، بما يتناسب وطموحات ماليزيا في النمو والتطور الاقتصادي.

6ـ الاستفادة من خطوتها ومراحل تنفيذ برنامجها الإصلاحي والخصخصة والقدرة على التفاعل الصناعي في إطار التعاون الآسيوي وخاصة مع اليابان.

7ـ الاستفادة من تجربتها (الإفراط في التوسع والتحديث)، من خلال ضبط سرعة التوسع في معدلات النمو والتحديث في الاقتصاد القومي وفقا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد.

لقد أثبتت التجربة الماليزية بشكل لا يدع مجالا للشك أنّ الاقتصاد الماليزي كان الأفضل أداء من بين اقتصاديات دول الأزمة من دون الاستعانة ببرنامج الإنقاذ الذي قدمه صندوق النقد الدولي لتلك الدول.

3- تجربة روسيا:

أثبتت التجربة الروسية بأنّ سياسات الإصلاح كانت تعمل بشيء من التباطؤ، لاسيما سياسة الخصخصة، كما أن روسيا اعتمدت أسلوب العلاج بالصدمة كدول أوربا الشرقية والوسطى، حيث قامت بالإسراع في عمليات الخصخصة من دون بناء المؤسسات والقوانين والتشريعات لعمل نظام السوق وهنا الأمر يؤكد لنا الفوضى التي اتسمت بها عملية معالجة القطاع العام ، وإخفاق العلاج بالصدمة ومدى مساهمته في تفاقم ظاهرة الفقر وهبوط في المداخيل.

مثل هذا الوضع، كان له آثار سلبية على اقتصاد روسيا، ويمكن حصر التجليات الملموسة للبرنامج الإصلاحي في ما يلي:

1ـ إن عملية الانتقال السريع التي شهدتها روسيا أثناء التحول من الاقتصاد الاشتراكي (أي هدم الدعائم الاقتصادية والسياسية) نحو اقتصاد ليبرالي، أبرزت بصفة ملموسة، أنّ الاهتزاز التدميري الشامل في المنظومة الإنتاجية عجل في الكشف عن اختلالات اقتصادية.

2- إن النتائج المترتبة عن انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي لازمه اختلال في تنفيذ أهم الاستثمارات الكبرى في الاقتصاد الروسي، ومما يستدل على ذلك حادث المفاعل النووي لتشرنوبل "Tchernobyl" و وكارثة كورسيك التي تمثل أحد أهم العوائق التي اعترضت عملية تنفيذ الاستثمارات.

3ـ أنّ محدودية نتائج الإصلاح خلال ثماني سنوات بدءا من سنة 1992، كان لها أثر كبير في الحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية .

5ـ عجز الاقتصاد الروسي عن تهيئة مناخ استثماري مستقر وثابت لجذب الاستثمارات الأجنبية.

6- تأخر السوق المالية بسبب عدم الانضباط الذي اتسمت به خصخصة الشركات من القطاع العام الى القطاع الخاص في ظل أسواق أسهم تفتقر إلى الرقابة والتنظيم بشكل عملي.

7- تنامي المديونية الداخلية والخارجية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.

ولا شك أن هذه الملاحظات يجب ألاّ تحجب عن بالنا نجاح روسيا في تحقيق بعض التوازنات النسبية على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية والتي مكنتها من كبح جماح الفقر وتحجيمه... ومن هنا تحديدا، يمكن ملاحظة أنّ روسيا أدرجت سياسة لتطوير القطاع المالي والمصرفي إلى غاية سنة 2008 ارتباطا بـ :(1) إعادة هيكلة النظام المصرفي الروسي، (2) تدعيم سياسة خصخصة البنوك وتعظيم المساهمة، (3) وضع الأطر القانونية والتنظيمية لتطوير بورصات روسيا، (4) إعادة الاعتبار للعملة الوطنية الروسية وتفعيل وتطوير الجهاز المصرفي الروسي، (6) تشديد الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج.

تعلّمنا التجربة الروسية أن الإسراع في تطبيق الخصخصة من دون وجود التشريعات والقوانين التي تكفل إنشاء القطاع الخاص وتعزز من نموه وتطويره، تكون من العوامل الأساسية التي تسهم في انتشار الفوضى والفساد والثراء غير المشروع.

4-التجربة الصينية:

تتصف التجربة الصينية بالتفوق الواسع لاقتصادياتها بالمفهوم الشامل، إلا أنها مازالت غير ذاهبة بصيغة الدفعة الواحدة للتحرر الاقتصادي والمالي.

ويعود نجاح التجربة الصينية إلى (21) :

أولاً: وجود برنامج مسبق للإصلاح والالتزام الواضح به.

ثانياً: أنّها اختارت أسلوبها الخاص في التحرير المتدرج للتجارة، وتعميق المنافسة الداخلية، قبل القيام بخصخصة المؤسسات، حتى لا يؤدي التخصيص إلى الاحتكار.

ثالثاً: أنّها استفادت من مواردها الهائلة المتنوعة، والسوق الكبيرة، وأموال وخبرات رجال الأعمال الصينيين في كافة أنحاء العالم، الذين استطاعت الصين تعبئتهم للقيام في عمليات الاستثمار الهائلة.

رابعاً: رخص اليد العاملة الصينية التي أتاحت الفرصة للتصدير، خاصةً إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية الكبيرة.

تعلّمنا التجربة الصينية أهمية الانفتاح المتدرج بوضوح النهج والبرنامج المعد مسبقاً، ومثل هذه السياسة تحول دون إضعاف السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.

المحور الرابع: متطلبات تحسين الأداء الاقتصادي والمالي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المحور اقتراح المتطلبات والترتيبات اللازمة من أجل تحقيق تطلعات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إثارة التساؤل التالي:

ما هي الإستراتيجية الممكن إتباعها قصد ترقية القطاع الاقتصادي والمالي في الجزائر ؟

والإجابة عن ذلك تكون بالاعتماد على ما يلي:

<u>أولا:</u> ينبغي التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري يجب أن يتمحور حول أربعة متغيرات أساسية -على سبيل الذكر لا الحصر- التي ستنعكس بالإيجاب على النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد وهذه المتغيرات هي:

*تغيير بنية الاقتصاد الجزائري أي تطوير الاقتصاد من اقتصاد ريعي يعتمد على الصادر الأحادي "النفط" إلى تنويع الإنتاج وزيادة الصادرات خارج النفط.

*الانتقال من نشاط القطاع العام المهيمن والمسيطر إلى تكاثف وتكامل كل القوى **من** قطاع عام وقطاع خاص (الوطني والأجنبي).

*الانتقال من عملية إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير.

*استغلال الوفرة المالية الحالية (احتياطي الصرف) لإحداث تنمية اقتصادية سليمة ومحكمة، وذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية والقاعدية (إقامة مصانع، تحلية المياه، الموانئ...)، فضلا عن الاستثمار في قطاعي الفلاحة والسياحة.

ثانيـا: ضرورة تعزيز التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص

نعتقد وجوب اشتراك القطاع الخاص والعام في عملية التنمية، بهدف الرفع من مستوى التعاون بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل يسهم في تحقيق المشروع التنموي المنشود، ونشير في هذا الاتجاه إلى وجود بعض الدول النامية الناجحة في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، الفليبين، ماليزيا، تايلاندا، هونج كونج، كوريا الجنوبية...)، التي عمل فيها القطاع العام والقطاع الخاص جنبا إلى جنب في ظل خطط وبرامج تنموية تسعى بشكل جادّ إلى اللّحاق بمصاف الدول الصناعية والوصول إلى مستواها المتقدم.

ثالثا: ضرورة تأهيل وتهيئة العنصر البشري

من المهم جدا تطوير وتحسين القطاع الاقتصادي (المالي) في الجزائر والزيادة في قدرته التنافسية، لكن من الضروري القيام بتدريب العنصر البشري من خلال تطوير قدراته ومهاراته بوصفها ركيزة أساسية للتنمية، بناء على نظام تعليمي يلبي متطلبات مراحل التنمية وتأسيس الدولة، وذلك من خلال:

- تنفيذ العديد من برامج إدارة الموارد البشرية لتلبية الطلب على التعليم.
- توسيع مراكز التدريب المهني.
- إنشاء المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الجديدة ذات المستويات التدريبية العالية لإمداد سوق العمل باحتياجاته من الإداريين والعمال الفنيين ذوي المهارات العالية.
- قيام الحكومة بتعديل نظام العمل وإعادة هيكلة الإدارات، ووضع الشخص المناسب في العمل المناسب، وتدعيم اللامركزية، وتشديد الرقابة، وتوفير برامج التدريب لإتقان العمل، واختصار خطوات العمل، وربط الأجر بالإنتاجية والترقية بالإبداع، إضافة إلى تدريب الرؤساء على النظام الأمثل للإدارة، وكذا إدراك الموظف لأهمية عمله، وإدراكه لقيمة الانتماء لتحقيق الصالح العام) (22).

رابعا: ضرورة تحسين وتفعيل أداء القطاع المصرفي

- يتعيّن على الجزائر إذا أرادت أن تتبنى أفكار الانفتاح والمنافسة العمل على إصلاح ومعالجة مجمل الجهاز المصرفي، فالبنك المركزي هو المسؤول على وضع السياسة النقدية وسياسة القرض، كما أنّ الخزينة العمومية تعدّ وسيطا ماليّا غير بنكي أمّا البنوك التجارية فهي الوسيط المباشر لتمويل الاقتصاد دون إغفال الشركاء المتعاملين مع القطاع المصرفي. وفي هذا الصدد لابد من استكمال الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة.
- إن تحسين أداء القطاع المصرفي في ظل المحيط الاقتصادي الجديد يتطلب إعادة إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المصارف، بإعادة هيكلة البنوك العمومية، وإعادة رسملتها وتأهيلها وجعلها قادرة على المنافسة.

- ضرورة مراجعة تدخل الدولة في النظام المصرفي بما يسمح بتحقيق استقلالية البنك المركزي باعتباره السلطة المسئولة عن السياسة النقدية، لاسيما وأنّ الأزمة المالية الأخيرة هزّت أقدس أفكار النظام الرأسمالي وهو «عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي» .

- نعتقد وجوب خصخصة البنوك المتعثرة بوصفها أحد البدائل الضرورية للبدء في تطوير المؤسسة المصرفية، ومن ثم السماح بإقامة مصارف خاصة (محلية) ومشتركة لخدمة السوق المصرفي. وحتى تكتمل حلقة الإصلاح، ينبغي الإسراع في تطوير البنوك العمومية وإعادة هيكلتها والخروج بها من صيغها التمويلية التقليدية، ومراجعة المخطط المحاسبي البنكي وتأهيل الإطار المحاسبي بحيث يعتمد الأسس المحاسبية العالمية، وتقوية الرقابة البنكية من خلال تحليل المعلومات وتدريب الكوادر البشرية اللازمة للعمل المصرفي بأوجهه المختلفة، وكذلك الكوادر اللازمة لدى البنك المركزي لقيامه بمهمته الرقابية، وللتمكن من مفاهيم معايير IAS ومن ثمة تسهيل عملية تطبيقها في البنوك.

- أصبح من الواجب على البنوك الجزائرية أن تلتزم بتطبيق قواعد اتفاقية بازل، ومن ناحية أخرى تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS خاصة بعد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر(اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية احتمال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة...)، لاسيما وأنّ التوجه نحو عولمة الأسواق المالية يستوجب البحث عن أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية لمعالجة البيانات المالية وجعلها أكثر شفافية وأكثر قابلية للمقارنة، مما يعني اعتماد المعايير المحاسبية الدولية التي تفرض على البنوك نشر قوائمها المالية بشكل يسهّل على مستخدميها فهمها، على أن يلتزم بنك الجزائر بنشر تلك البيانات بحيث تشمل التعريف بالمخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي، وكيفية قياس تلك المخاطر، وكذا قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر.

خامسا: ضرورة تفعيل دور سوق الأوراق المالية والإسراع في إنجاح برامج الخصخصة

نظرا لمحدودية نشاط بورصة القيم المنقولة، وبالنظر إلى العدد القليل من السندات المسعرة في البورصة، نرى ضرورة تنمية السوق المالية والقضاء على مسببات جمود البورصة مع إلزامية تعجيل برامج خصخصة المؤسسات العمومية، علما أن هذا الأمر لا يتم إلاّ في إطار الشفافية الكاملة وتوفير المناخ المناسب لذلك.

ويمكن الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في تطوير سوقها المالي، عملا - على سبيل الذكر لا الحصر بالتالي:

- استحداث أدوات مالية جديدة من أجل تنشيط سوق المال وتنويع التمويل الاستثماري.

- تطوير أنظمة التداول واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز وتحسين نظم الرقابة والإفصاح.
- التطوير المؤسسي لهيئة سوق المال.

ومن أهمّ ما يمكن أن نؤكّد عليه في هذا المقام هو أنّ تنفيذ كل هذه الاقتراحات يتطلب تضافر جهود كل الأطراف ذات العلاقة بقضايا الإصلاح وتنسيق جهودها من أجل تطوير القطاع الاقتصادي والمالي في الجزائر، ويكفينا دليلا على ذلك ما توصلت إليه الدراسات المتخصّصة، من أن الدول التي نجحت في تحقيق النمو (دول جنوب شرق آسيا) بنت نجاحها على الإرادة السياسية الجادة للنهوض بالاقتصاد، وبالتالي فإن القصور في توفير متطلبات الإصلاح يؤدي إلى فشل الجزائر في تحقيق الأداء الاقتصادي المنشود.

خاتمة

نجد في السياق الدولي الحالي المتميز، بوجود بلدان متقدمة تسعى من أجل الهيمنة ونشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي والحضاري بوجه عام، وبلدان متخلفة تبحث عن نفسها وعن السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها، أن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان التقدمة والمتخلفة، وتعدّ هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، تتمثل في إطلاق عملية تنموية حقيقية، من خلال تقليص الفجوة الفاصلة بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى، فهل تستوعب الجزائر الدرس من الأزمة المالية الأخيرة، محاولة تقليص هذه الفجوة، أم تظل الأمور على ما عليه من انكسار الإرادة والخضوع لمطالب الدول الصناعية المستهلكة للنفط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندئذ يكون الدكتور حسين عبد الله "خبير اقتصاديات البترول والطاقة "على حق حينما يقول: «أن النفط قد دخل سجل التاريخ تحت مسمى عصر النفط، مثله مثل العصر الحجري، ويبقى الفارق بينهما أن الأحجار لم تتركنا، ولكن النفط سوف يتركنا إلى الأبد» سقوط الإحالة.

الهوامش

1 - أحمد شفير- سياسات التسوية الهيكلية، محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي وأسبابها النظرية، مجلة الطريق، ع4، 1996، ص27.

2 - الزين منصور وناصر مراد- تجربة الجزائر في التحول الى اقتصاد السوق، المؤتمر السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق في الفترة من 15-16 نوفمبر 2007، ص3 .

3 - عبد الله بن دعيدة- التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص ص 358-359.

4 - للتفصيل حول أزمة تسيير رأس المال من طرف الدولة خلال الفترة (1986-1988) و(1993-1995)، انظر حميد حميدي- خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري1999، ص373 .

5 - عبده محمد فاضل الربيعي:الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2003.،ص111.

6 - حميد حميدي: خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص .375

7 - جريد الخبر، « حضرت الموارد المالية وغابت الفعالية » ،العدد 2755، 16 أفريل 2003.

8 - الزين منصوري وناصر مراد: تجربة الجزائر في التحول الى اقتصاد السوق، المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، مرجع سابق، ص 12.

9 - أن النتائج المتوصل اليها في العديد من الدراسات مثل الدراسة الصادرة عن مكتب الدراسات والاستشارات الأمريكية «بوزاند هاملتون» وتقرير البنك العالمي تؤكد على أن وضع الاقتصاد الجزائري مقلق في العديد من الجوانب بالنظر الى التراجع الكبير في القطاع الصناعي مقارنة بفترة السبعينيات من القرن الماضي، فرغم انفاق أكثر من 30 مليار دولار على مدى 20 سنة على هذا القطاع لم يؤد الى تحقيق نتائج ملموسة، للتفصيل أنظر: جريدة الخبر: البنك العالمي يقدم تشريحا كارثيا للاقتصاد الجزائري « إنفاق 30 ملياردولار على صناعة منكوبة »، العدد 3901، 6 أكتوبر 2003 .

10 - فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، 2000، ص78.

11 - صندوق النقد العربي : " التقرير الاقتصادي الموحد "، لسنة 2002، ص15.

12 - فلاح خلف علي الربيعي: أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، عن الموقع:

Falah 60@yahoo.comwww.falah.net/pub/report/ مرجع سابق.

13 - عبد اللطيف بن اشنهو: تطهير البنوك يتطلب 1274 مليار دينار، مرجع سابق.

14 - الأمر 07-91 و16-94 المتعلقة بوسائل تطبيق السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك.

15 - Ahmed Henni: Monnaie credit et financement en Algerie, CREAD, Avril 1987, P. 58.

16 - أمير السعد، قضايا نظرية في العولمة المالية، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع 15، 2005 ، ص 42.

17 - عمرو محي الدين: أزمة النمور الآسيوية الجذور والأسباب والدروس المستفادة، 2000، ص 153.

18 - « تشاي بول» وهي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة،ومقابل المساعدة التي تتلقاها من الدولة، تقوم التشاي بول بدورها بمساندة الحكومة من خلال توفير فرص العمل وتأدية

مثلا خدمات الأمن الاجتماعي .

19 - ميريديث ووكامينجر: التجربة الكورية وأسلوب الإدارة المثلى للشركات، عن الموقع:

http:/www.cipe-arabia.org/files/html/art0401.htm

20 - عبده محمد فاضل الربيعي: مرجع سابق، ص ص245- 263.

21 - نزار قنوع- التحديات وامكانات الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (27)، العدد (1)، 2005. عن الموقع: www.tishreen.shern.net.

22 - عبد العزيز بن حماد القاعد: دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية 10.08.2009 عن الموقع:

htlm.232576_articles/.../2009/com.aleqt.www!!